

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

من المتوقع تعافي نسبي للأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2021 و2022 مع استمرار المشروعات الهادفة إلى تطوير الموانئ التي بدأ تأثيرها الإيجابي في الظهور. كما سيجد النشاط الاقتصادي كذلك دعماً من تعافي تحويلات الصوماليين بالخارج في ظل النشاط المتوقع للاقتصاد العالمي. في المقابل، ستعتمد مسارات النمو في القطاع الزراعي على تطورات الأوضاع الداخلية والتطورات المرتبطة بالمناخ. عليه، من المتوقع تسجيل الاقتصاد الصومالي لمعدل نمو يُقدر بنحو 2.6 في المائة في عام 2021 ونحو 3.2 في المائة العام المقبل.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.9 في المائة خلال عام 2021. فيما يخص عام 2022 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.1 في المائة.

التطورات النقدية والمصرفية

يُعد التحكم في إدارة السيولة النقدية من أولويات البنك المركزي الصومالي في الوقت الحالي في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الصومال. سوف ينصب تركيز السياسة النقدية خلال أفق التوقع على احتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن عدد من العوامل التي شهدتها البلاد خلال الفترة السابقة ومن أهمها أزمات هجوم أسراب الجراد والجفاف، ما يضغط على المستوى العام للأسعار ويستلزم تدخلات من قبل البنك المركزي لاحتواء هذه الضغوطات في ظل تحدي الحاجة إلى تطوير أدوات السياسة النقدية بما يساعد على تحقيق هذا الهدف.

التطورات المالية

تعتمد الموازنة في الصومال على إيرادات الموانئ التي تخدم حركة التجارة الإقليمية وكذلك على المساعدات الدولية. صادق البرلمان مؤخراً على موازنة عام 2021 التي تعد الأضخم في تاريخ البلاد باعتمادات بلغت 672 مليون دولار مقارنة مع 640 مليون دولار لموازنة عام 2020. تركز اعتمادات الموازنة على تمويل موازنات المؤسسات الإدارية الحكومية (322 مليون دولار)، وعلى تقديم الخدمات الأساسية (109 مليون دولار).

تتمثل أولويات الإنفاق الرأسمالي على مشروعات الطرق والخدمة الصحية ودعم القطاعات الإنتاجية لاسيما الثروة الحيوانية وميناء بربرة الذي من المتوقع أن يجذب أيضاً المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.